

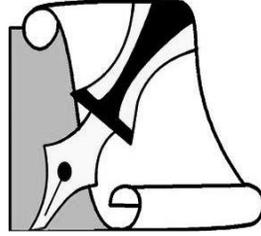


مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

بعد فترة من إنفجار المرفأ سرت خلالها أخبار عن ضغط دولي لتشكيل حكومة جديدة بعد إستقالة حكومة الرئيس حسان دياب، يبدو أن لبنان قد دخل في مرحلة من تقطيع للوقت في الشهرين المقبلين في انتظار الانتخابات الأميركية في الثالث من تشرين الثاني المقبل.

وعلى أمل أن يمثل التغيير في الإدارة الأميركية فك الاشتباك في المنطقة وتخفيف للهجمة الشرسة المعادية من قبل الرئيس دونالد ترامب، تبقى الأنظار المحلية متوجهة نحو إنفراج يريده الجميع بدءا من وصول مساعدات دولية قد تشكل أولى بوادر فك الحصار عن لبنان.

وسط ذلك، لا تبدو الحكومة المقبلة قريبة إذ لا توافق على اسم الرئيس وبرنامج عمل حكومته وشكلها وطبيعة وزرائها إضافة طبعا إلى برنامجها، ما يعني إختلافات عميقة في مضمون المحادثات الجارية بين الأقطاب السياسيين.

يتمسك رئيس مجلس النواب نبيه بري بعودة الرئيس سعد الحريري من منطلق أن المرحلة استثنائية وتستوجب وجوده من أجل الإنقاذ واتخاذ القرارات وضرورة تأليف حكومة سريعا.

والحال أنه في كل اللقاءات التي أعقبت سقوط حكومة دياب، قدم بري رؤيته مباشرة داعيا إلى الإتيان بحكومة تحدث الصدمة السياسية المطلوبة، دوليا ومحليا، وتحديدًا لجهة الإلتزام بالإصلاحات التي ستكون وحدها كفيلة بتوفير دعم مالي دولي للبنان. وهو طرح اسم الحريري من هذه الزاوية مع حاجة الشارع السني في لبنان في هذه المرحلة إلى من يعيد إليه توازنه المفقود، لا سيما في ضوء الإنكفاء السعودي الكامل عن الساحة اللبنانية.

لم يجد بري إستعصاء في تسويق طرحه دوليا حيث براغماتية أميركية طرحت مواصفات للحكومة ورئيسها تنطبق إلى حد كبير على الحريري، لكن بشرط عدم الإتيان بأية تركيبة حكومية تشبه الوزارات التي ترأسها سابقا ولا الشروط التي أتى على أساسها إلى رئاسة الحكومة، وهنا المقصود تحديدا التفاهم الرئاسي الذي وفر الفرصة الرئاسية لعون والفرصة الحكومية

للحريري في العام 2016. أما الفرنسيون، فقد كانوا وما يزالون مرتبكين إلى حد كبير وبعد تأييد الحريري باتوا يطرحون شخصية من خارج من هاجمهم شارع 17 تشرين. علما أن اسم السفير نواف سلام توافق عليه واشنطن وباريس لكنهما تعلمان بصعوبته وهما مستعدتان لتخطيه.

وفي الشكل الحكومي، تقاطع الأميركيون والفرنسيون عند الصيغة التي تحظى بأوسع تأييد شعبي، ما يعني أنهم لا يمانعون تشكيل حكومة سياسية وتكنوقراطية في آن معا وهي صيغة يؤيدها بري ورفقاء كثيرين، ولا مانع من تمثيل الحراك الشعبي فيها، علما أن ممثلي الأخير في الشارع لن يقبلوا بذلك. وتردد أن الفرنسيين يريدون حق الشراكة في ما يخص تسمية عدد من الوزراء ومنهم وزير الطاقة الذي يصر العهد والتيار الحر على تسميته.

لكن محليا يبدو أن اسم الحريري يواجه تشددا عونيا وهو ما أبلغه رئيس الجمهورية ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل إلى بري وحزب الله، لكن مشكلة العهد والتيار تتمثل في الوقت الذي يمر من زمن رئاسة عون التي باتت تصارع هذا الزمن في موازاة اللحظة السياسية الصعبة التي تتطلب حكومة سريعة.

وفي موازاة العمل على الحكومة، هناك عمل مواز للمرة الأولى على ورقة عمل حكومية تستند أساسا إلى الورقة الفرنسية التي جاء بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بعد انفجار المرفأ. إذ إنها تستند إلى تسريع التحقيق في الكارثة بإشراف ومساعدة دوليين وإعادة إعمار المرفأ والأحياء المهدامة وفق آليات يريد من خلالها الفرنسيون ضمان فوز إحدى شركاتهم بإستثمار مرفأ بيروت، وكذلك ضمان وصول المساعدات إلى المتضررين، من خلال رقابة دولية ومنها مؤسسات الأمم المتحدة في بيروت.

كما تستند إلى الإلتزام برزمة إصلاحات تشمل قطاع الكهرباء بما في ذلك تعيين الهيئة الناظمة للقطاع من دون تعديل القانون 462 الخاص بتنظيم قطاع الكهرباء، وإجراء تدقيق مالي

تشريحي أو جنائي يشمل حسابات الدولة اللبنانية ومن ضمنها حسابات مصرف لبنان، وإطلاق آلية شفافة وصريحة للمناقشات العامة بعيدا عن التدخلات السياسي، وإقرار سلسلة قوانين إصلاحية في مجلس النواب بينها تشكيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وقانون إستقلالية القضاء اللبناني، وقانون الكابيتال كونترول ثم إستكمال المفاوضات مع صندوق النقد وفق آلية جديدة.

وفي الوقت الذي وفرت فيه فرنسا مساعدات دولية وعربية خاصة بإغاثة وعلاج المتضررين من إنفجار مرفأ بيروت، أوصلت باريس أيضا مساعدات عاجلة للحكومة لمواجهة جائحة كورونا.

كما يطلب الفرنسيون إجراء إنتخابات نيابية مبكرة العام المقبل، يؤيدها بعض قوى 14 آذار تحديدا القوات اللبنانية والكتائب على اساس القانون الحالي، ويرفضها حزب الله وأمل والتيار الحر الذي تراجع شعبيته في شكل ملحوظ أخيرا.

في كل الأحوال، يرفض عون وخاصة باسيل، والأخير لأسباب شخصية أيضا ومع إدراكه لصعوبة عودته هو، رئاسة الحريري للحكومة.

ويرى باسيل أنه بفعل المناخ الشعبي من جهة والمناخ الدولي من جهة ثانية، فإن عودة الحريري مصيرها يشابه مصير عودة باسيل الذي ساهم في إفشال عودة الحريري الأولى بعد استقالته بعد أن صارت مسألة تحدي بين الرجلين.

حتى أن باسيل قال جهارا إن تياره لن يشارك في حكومة يرأسها الحريري. وهو يعلم أن أية حكومة حريرية تعني هزيمة سياسية وشخصية لباسيل. وقد طرح العهد والتيار الحر حكومة تكنوقراط شبيهة بحكومة دياب، على أن تتراستها شخصية نظيفة الكف، لكن كان هناك رفض

لأية محاولة لإعادة إستنساخ تجربة دياب التي لم تتمكن من خرق جدار الحصار الدولي على لبنان.

وبعد أن طرح الجانبان اسم السفير نواف سلام من دون جدوى. طرح باسيل أن يسمي الحريري أحدا غيره لرئاسة الحكومة غير أن الأخير رفض علما أن ثمة صعوبة في تسمية أحد الذين تعاقبوا على تلك الرئاسة، فتم ترشيح بعض الشخصيات السنوية نظيفة الكف في ظل غموض حول مآلاتها.

ولذلك، لجأ عون وباسيل إلى طلب تحديد برنامج عمل الحكومة الجديدة ومهمتها السياسية والاصلاحية قبيل الانتقال إلى إسم الرئيس. وعلى صعيد مفاوضاتهما للتسمية والتشكيل، لجأ الطرفان إلى طروحات أكثر مرونة عبر عدم إعلان الرفض العلني القاطع للحريري، واللجوء إلى التحايل عليه ربما مع الحديث عن ضمانات من الحريري كي يوافق الطرفان على وصوله إلى السرايا. وهي المرة الأولى في عمر الاستحقاق منذ اتفاق الطائف، يثار كلام عن ربط التكليف بضمانات تدور من حول بنود عديدة منها أن تكون الحصّة المسيحية الرئيسية عند رئيس الجمهورية على نحو يمكنه من أن يكون الضابط الفعلي لأداء الحكومة ومساها، ووضع وزرائه في الحقائق التي يتمسك بها على الدوام كالخارجية والدفاع والطاقة والعدل. ثم حصول عون من الشخصية المرشحة للتكليف على ضمانات بإجراء التدقيق الجنائي في مصرف لبنان الذي قرّره الحكومة المستقيلة ولم توقع عقده، وكذلك شمول هذا التحقيق المزاريب لإهدار المال العام وسرقته مثل مجلس الإنماء والإعمار، الهيئة العليا للإغاثة، مجلس الجنوب وصندوق المهجرين وهي الصناديق التي ساهمت في الكارثة الاقتصادية التي يعيشها لبنان.

وسيقف الحريري مرتبكا وعاجزا حتى لو أراد العمل ضمن هذه الشروط وهو ما يزال صامتا حول إمكانية عودته التي لم تحصل حتى اللحظة على الموافقة السعودية. وبينما يطرح بري حكومة سياسية أو تكنو سياسية وهو مصطلح راج كثيرا في فترة ما قبل تسلم رئيس حكومة

تصريف الأعمال حسان دياب، فإن ذلك غير مرغوب فيه من جانب الحريري نفسه، الذي يتمسك بالشروط التي أعلنها غداة استقالته بعد انتفاضة 17 تشرين، أي حكومة يؤلفها بنفسه من دون عودة الأقطاب السياسيين وهو ما أدى إلى صدام مع العهد والتيار الحر.

ويتردد أن تلك شروط مطلوبة سعوديا لرفع الفيتو عن الحريري. فالرياض التي ترفض تمثل حزب الله في التشكيلة المقبلة وهو أمر شبه مستحيل، ما زالت غير راضية عن أداء الحريري، وذلك واضح من كلام رئيس الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية سمير جعجع ومن ثم رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط.

وهذا ما يطرح السؤال حول قدرة واشنطن وباريس في فرض الحريري أو من تريدانه على الرياض في موازاة سؤال ثان حول ما إذا كانت هاتان العاصمتين موحدتي الرؤية حول لبنان.

ويشير البعض إلى توافق عام بين الجانبين وهما إلتقيا في منتصف الطريق من لبنان وإليه. فالإدارة الأميركية تراقب المشهد من بعيد وتهيمن على القرار الغربي حول لبنان، وفرنسا مقبلة على البلد بقوة بعد إنعدام اهتمام طويل.

لكن عامل الانتخابات الأميركية يقض مضاجع الإدارة الأميركية، إضافة إلى اتفاقات التطبيع التي تعقدها واشنطن في المنطقة. وقد شكل الإعلان الأميركي عن إتفاق تطبيع العلاقات بين الحكومتين الإماراتية و"الإسرائيلية"، حدثا لن يكون في مقدور لبنان تجاهله كون الأمر يتعلق بأخر تطورات الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وخاصة قضية اللاجئين الفلسطينيين، ولبنان معني بهذا التطور الأخير في شكل أساسي لناحية كونه يحتضن عددا كبيرا من اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه منذ العام 1948.

وبينما يشير البعض إلى أنه من المبكر الحديث عن تأثير هذا القرار على المنطقة ناهيك عن انعكاساته على لبنان، فإن بعض الدبلوماسيين اللبنانيين المقربين من الأوساط اليمينية في

الإدارة الأميركية، يلفت النظر إلى أن الإتفاق الذي أعلن عنه الرئيس دونالد ترامب لم يحمل جديدا وهو استكمال لمشروع صفقة القرن لتسوية الصراع والذي تعثر نتيجة المعارضة الكبيرة التي حصلت له. وهدف الإتفاق الجديد هو تشجيع الدول العربية والإسلامية لكي توقع إتفاقيات سلام مع "إسرائيل" ما من شأنه الضغط على الفلسطينيين للقبول بما هو مطروح عليهم. ويشير إلى أن ما حدث سيلقى قبولا عربيا وحتى انخراطا من قبل البعض، برغم أنه سيلقى أيضا معارضة من دول عربية معروفة ومعها إيران.

هي قراءة منحازة وشرط البحث فيها عودة ترامب إلى البيت الأبيض وهو الذي يواجه تحديات عصيبة في حملته الانتخابية. إذ أن ترامب يأمل من الإتفاق مساعدته في الانتخابات الرئاسية المقبلة في الثالث من تشرين الثاني المقبل، علما أن الوقت يضيق عليه ناهيك عن أن الناخب الأميركي لا يعير أهمية كبيرة لاتفاق كهذا ولما يحصل في الشرق الأوسط. والمهم بالنسبة إلى الرئيس الأميركي هو توفير الحوافز لباقي العرب للمضي بخطته للسلام في الشرق الأوسط، لكن الأمر لا يبدو فاعلا كما يريده. إلا أنه رغم ذلك، فإنه ورئيس الوزراء العدو الإسرائيلي بنيامين نتانياهو يعتبران أنها الفرصة الزمنية الملائمة لفرض أمر كهذا.

وبالنسبة إلى لبنان، فإنه يراقب ما يحصل بحذر، وسيستقبل الموفدين الأميركيين الذين سيبحثون عنوان المنطقة الإقتصادية البحرية لعل حلها يحاصر القضية التي تقاتل المقاومة لأجلها وهي رؤية يقر هؤلاء الدبلوماسيون بصعوبتها، علما انها شبه مستحيلة.

وتعلم الإدارة الأميركية تماما طبيعة علاقة فرنسا مع لبنان وهي تقر بأن باريس أكثر إدراكا لما يجري فيه. وليس اهتمام واشنطن بلبنان سوى من باب مواجهة حزب الله فيه وتمير صفقة القرن التي يتصدى لها الحزب وأطراف أخرى في المنطقة.

لذا فعنوان الأسابيع المقبلة هو تضيق الحصار على الحزب وتحييده وإجباره على القبول بهذه الصفقة، وستشهد الفترة الحالية تسريعا لخطوات ترامب في المنطقة على أمل تحقيق الخرق المطلوب. وهو ما يعني أيضا مسعى أميركي لتشكيل حكومة لبنانية محايدة يريد لها برئاسة الحريري.

تملك واشنطن مفتاح تدفق المساعدات إلى لبنان ومنها تلك التي سيتولاها صندوق النقد الدولي. كما ستمضي إدارة ترامب في موازاة ذلك، في فرض العقوبات على الحزب وحلفائه.

على أن ثمة ارتباك لدى تلك الإدارة، وهو ما بدا لناحية الموقف من تمثّل حزب الله في الحكومة، ويبدو أن اللاعب الأميركي قد ترك مساحة لبنانية للفرنسي، ويمكن أن يوسعها أمامه أكثر، فيما الفرنسي آت إلى لبنان بجزء من سياسة جديدة بدأها في الشرق الأوسط عنوانها الكبير مواجهة تركيا التي تسبب لها مشاكل في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

يمكن القول إن اللاعبين الغربيين كلاهما في الموقع نفسه، لكن باريس لا تتحدث عن عقوبات على حزب الله وغيره، ولذلك لا حرجة لديها في عقد لقاءات مع الحزب وهو ما أشار إليه تعاطي الرئيس ماكرون مع الحزب أخيرا.

على أن ثمة اختلافات في استراتيجية الطرفين. فلا تتسابق أميركي فرنسي للوصول إلى نهاية محددة للوضع في لبنان، وليس هناك سباق مع الوقت بين الجانبين. فالأميركيون يتحدثون أكثر عن العقوبات التي يمكن أن يفرضوها على حزب الله وحلفائه، ولذلك لم يلتق مساعد وزير الخارجية الأميركي ديفيد هيل باسيل أثناء زيارته الأخيرة لبيروت، خلافا لزيارته السابقة التي التقاه خلالها لأكثر من ساعتين في ما سمي يومها خلوة البيضاء، حيث منزل باسيل في اللقّوق.

والفرنسيون والأميريكيون ليسوا متفقين على الوصول إلى مكان واحد، والسبب أن هناك سابقا حاميا ما بين اتفاق أميركي إيراني، تعمل واشنطن بقوة للوصول إليه، ومن شأنه أن يلقي بظلاله على لبنان وهو ليس واقعا في أي حال من الأحوال، وبين سعي فرنسي لإيجاد حل في لبنان بين الأفرقاء السياسيين قبل أن يلقي ذلك الاتفاق الكبير بين واشنطن وطهران بظلاله على لبنان.

وانشغال الأميركيين بانتخاباتهم جعلهم يذهبون نحو مواقف متناقضة كالحديث عن عدم تقديم أية مساعدات للبنان، ويتوقف البعض عند عدم صدور كلام أميركي مؤخرا عن دعم الجيش اللبناني ويتخوف من أن ينطبق هذا على كل الآليات التي تمسك بها واشنطن وأهمها صندوق النقد الدولي.

الحريري والسنة

وفي هذه الأثناء، وطالما أن حسم أمور الحكومة المقبلة سيتأخر، من المرجح أن تستمر حكومة تصريف الأعمال في توليها زمام الأمور إلى أمد غير معلوم قد يطول حسب البعض أشهراً طويلة، إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية في الثالث من تشرين الثاني المقبل والتي سترسم معالم المرحلة المقبلة بالغة الأهمية.. وحتى بعدها بأمد غير قليل.

طبعاً، لا تتمتع حكومة تصريف الأعمال الحالية سوى بصلاحيات محدودة. فهي لا تجتمع كما الحكومات العادية، لكن على الوزراء المعنيين تسيير شؤون وزاراتهم اليومية إدارياً وعدم تعطيلها لكن من دون الخروج بقرارات جديدة أو تصرفية وقد يتعلق بعضها بقرارات إستراتيجية كبرى وبسياسة الدولة العليا.. على أن لكل أمر إستثناء، وفي زمن كورونا، يمكن للحكومة الاجتماع

حفاظا على هيبته وضمانا للخروج بقرارات مواجهة للوباء، وقد تمدد لحالة الطوارئ أو تتخذ قرارا جريئا على صعيد إقفال البلاد واستمراره.

وحتى يحين أجل حكومة تصرف الأعمال، لن يكون في مقدور القوى المختلفة تجاهل الحيثية السنّية للحريري أو الحريرية السياسية. وحسب الحريريين، فإن زعيم المستقبل الذي تتوجه إليه الأنظار بعد حدثي تفجير المرفأ وقرار المحكمة الدولية باغتيال والده الرئيس الشهيد رفيق الحريري، يشترط حكومة فاعلة يتمتع فيها بالصلاحيات الضرورية لمواجهة المرحلة المقبلة وجذب المساعدات. ولعل ذلك هو ما سيفتح الباب أمام الانفتاح على العرب والعالم، بالتوازي مع الشروع في الإصلاحات التي لا خروج للبلاد من أزمتها من دونها.

هذان الحدثان سيعززان من الحاجة إلى الحريري الذي سيتخذ من الماضي القريب في عملية تشكيل الحكومة، مثالا لتأكيد مقاربتة اليوم. ولعل المشكلة الأساس محليا تتمثل في علاقة الحريري مع باسيل.

يرى الحريري أنه كان وراء ما عرف بالتسوية الرئاسية التي أوصلت عون إلى الرئاسة في العام 2016. وفي ذلك جانبا من الصحة كون الحريري أحدث انقلابا في رؤية الجانب السنّي في البلاد الذي كان تاريخيا يرتاب من عون، قائدا للجيش فمعارضا منفيًا ومن ثم زعيما للأكثرية المسيحية التي تتحالف اليوم مع حزب الله.

وإذا كان الحريري محقا في تحليله، فإننا لا يمكن تجاهل عاملي الفيتو الرئاسي الذي وضعه حزب الله على أي مرشح غير عون للرئاسة والذي ساهم في وصول الأخير، إضافة إلى إتفاق معراب الذي طوب عبره التيار المسيحي الثاني، القوات اللبنانية، عون مرشحا مسيحيا للرئاسة.

وبينما يعتبر رئيس الجمهورية أنه جاء بتسوية لمصلحة البلاد وجميع الأفرقاء ومنهم السنّة، وبتسوية أفاد منها الحريري نفسه الذي وقف العهد معه بصلاية خلال أزمتة في السعودية، هناك

الكثير من الكلام حول ما حققه التياران، المستقبل والحر، من مكتسبات في سياسة تحاصصية في إدارات الدولة وفي تفاهات على في السياسة والإقتصاد وغيرها، وهي تفاهات ما لبثت أن تفجرت فجأة بعد تاريخ 17 تشرين خلفا سياسيا وشخصيا.

الحريري الذي يحاول الإيحاء بصمته أنه يزهد بالسلطة، بات أكثر ثقة بعد قرار المحكمة الدولية باغتيال أبيه في ظل حاجة البلاد الى من يقف في وجه الفتنة السنية الشيعية والى شخصية تخرج لبنان من العزلة التي عانى منها، علما أن خرقا كبيرا تحقق فيها بعد الحادث المأساوي في الرابع من آب مع وصول مساعدات دولية الى لبنان. لكن حضور الرساميل الغربية قد يكون رهنا بإطمئنان غربي لشخصية مثل الحريري ولحكومة توجي بالثقة.

وفي انتظار الأسابيع المقبلة، سيعود الحريري ليكون حجر الرchy في عملية تشكيل الحكومة، مع كل تطور جديد في لبنان والمنطقة وسط حاجة الطائفة السنية إلى من يخرجها من حالة تيه وإحباط تمر فيها.

والواقع أن هذه الطائفة تقف متأملة بغضب يتحول مع الوقت إلى حزن ولدى بعض الشرائح إلى شبه يأس، واقعا بات فيه السنة اللبنانيون شبه يتامى، بينما تصاعد نفوذ لاعبين آخرين فرضوا إيقاعهم على اللعبة السياسية المحلية.

والحال أن قرار المحكمة الدولية بإغتيال الحريري لم يأت سوى ليعزز هذا الشعور ويزيد من التساؤلات حول متى يمكن للسنة اللبنانيين الخروج من هذا الواقع. ويشير البعض إلى حالة ضياع يمر فيها هؤلاء مستمرة منذ سنوات طويلة، قد يكون إغتيال الحريري شكل فاتحتها، ثم لخصتها أحداث الإقليم والرهانات الخاسرة كما في سوريا والخليج والعراق، ولعل بعضها يعود إلى طبيعة سنّة المدن في لبنان غير النازعة إلى الصراع الأهلي ما أدى إلى عدم التبرج السياسي منه.

ولا يمكن فصل هذا الإحباط عن غياب مرجعية خارجية قوية وموحدة تحتضن أبناء هذه الطائفة محليا، ولعل التطورات التي شهدتها السنوات الأخيرة تروي الكثير عن النزاع السني السني في الإقليم والذي تمخضت عنه صدامات غير مباشرة بين محور عربي رسمي قوامه السعودية ومصر والإمارات ومعها دول أخرى كالجربين، وآخر تقوده تركيا ويستند إلى الحزب الأكبر في العالم العربي، الإخوان المسلمين، بدعم قطري لا متناهي.

يشعر المحور الأول بخطورة جدية على مجتمعاته من الإسلام السياسي وتغلغل الإخوان في مجتمعاته ليتمكنوا يوما من الوصول إلى الرئاسة المصرية، بينما يرى المحور الآخر أنه يمثل امتدادا للمشروع المقاوم والداعم للقضية الفلسطينية متبنيا الربيع العربي، ويرى في الرئيس التركي رجل طيب أردوغان زعيما لأمة تفتقد الى المرجعية.

مهما كان الأمر، فإن التنافس بين هذين المحورين شكل الأولوية لهما في رسم النفوذ من ليبيا شرقي العالم العربي امتدادا نحو سوريا والخليج غربا، بينما نحي ما يسمى بالخطر الإيراني جانبا في هذه اللحظة المرشحة للاستمرار طويلا وللتصاعد بين هذين المحورين.

والواقع أن سنة لبنان قد حظيوا باحتضان عربي على مرّ العقود الماضية ليس متوافرا الآن. ففي السابق، تحديدا في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، توجهت عواطف سنة لبنان نحو الزعامة الناصرية التي ورثها الوجود الفلسطيني ومنظمات حليفة في السبعينيات والثمانينيات، وإن لم يدع المشروعان الى مرجعية سنّية ضيقة بل ناديا بمشروع عربي مقاوم تحت شعار حرية العرب والقضية الفلسطينية.

وبعد فترة فراغ لسنوات، برزت الحريية الاقتصادية والسياسية باحتضان سعودي التي شكلت مرحلة التسعينيات أوجها حتى إغتيال الحريري في العام 2005. منذ ذلك الحين، إلتهبت المشاعر السنّية لتعتمد سعد الحريري زعيما عبر مراحل متفاوتة كان عليه خلالها عقد التفاهات

الصعبة. وشرع بدعم مرجعي سعودي، بتحييد القضايا النزاعية مع الطرف الشيعي الأقوى حزب الله: المحكمة الدولية، السلاح والنزاع في سوريا.

واليوم، ثمة تساؤلات حول إستمرار تمتع الحريري بالدعم السعودي اللازم لعودته الى رئاسة الحكومة، وبعد قرار المحكمة الدولية الذي جاء مخيبا لشرائح واسعة في بيئته. وبينما لا تزال عودته أو من يزكيه، ضرورية، لكنه يحتاج الى إحتضان خارجي.

وهو يحتاج إلى هذه العودة على الصعيد الشخصي والسياسي، فتيار المستقبل يستمر في صدارة الأطراف السنية، لكن الفجوة التي كانت تفصله عن الآخرين تتقلص مع الوقت كما أنها تضررت كغيرها من صدى إنتفاضة 17 تشرين التي كان الحريري أول الساقطين عبرها.

على أن زعيم المستقبل ليس ضرورة لطائفته فقط، بل بات حاجة أيضا أكثر مما سبق لأخصامه الذين حاولوا ثنيه عن قرار الإنكفاء ماضيا عن الساحة. والواقع أن هؤلاء الأخصام يخشون على صوت الإعتدال في الطائفة السنية الذي خرج بكلام مسؤول مع حكم المحكمة الدولية، مثلما يحتاجون الى شخصية في رئاسة الحكومة تسهل تدفق المساعدات الخارجية التي لا نهوض للبنان من دونها، وخاصة على صعيد تطمين الجانب العربي الخليجي.

لكن عودة الحريري أو من يمثله ليست مقتصرة على التزكية السعودية والغربية، ذلك أن زعيم المستقبل الذي رفضه شارع 17 تشرين قد يعود الى التحرك ضده من جديد، وإن تغيرت الظروف وبرد المد الشعبي، وهو ما يشير الى الصعوبة التي تشوب مثل هذه العودة.

وفي حال تمت عودته إلى رئاسة الحكومة بقناع سني عبر شخصية يزكيها أو يوافق عليها، سيكون عليه تمرير المرحلة وإعادة تعزيز عمقه الخارجي، السعودي خصوصا، سياسيا وماديا، وتبني المطالب الشعبية التي فتح تاريخ 17 تشرين مرحلة جديدة لها.

ستكون فترة صعبة عليه لمحاولة إستعادة الشعبية الماضية في مقابل مرجعية شيعية متماسكة، وأفرقاء مسيحيين يحظون بدعم لاعبين المحليين والخارجيين. وجمهور الحريري لا يريد اليوم صداما، وقد سلم بمرارة بحكم المحكمة الدولية وسط تراجع إقليمي يقترب إلى الإنكسار.

ويرى البعض أن على الحريري فتح الباب أمام تعددية ما في تلك الساحة وعدم إختزالها كما في الماضي وهو ما سيفيده شعبيا وسيعبد الطريق أمام مشروع موحد للطائفة، إجتماعي وإقتصادي وسياسي، يلتفت الى أولويات مصالح الناس. كما أن عليه التأكيد على الدور التاريخي للسنة في لبنان الذي يحفظ وحدة البلاد في وجه دعوات تقسيم وفيدرالية، ويتصدى للفتنة المذهبية المتقلبة التي، وإن بدت خامدة، فإنها قد تستعر من جديد مع تغير الظروف.

وإذا ما اقترن ذلك مع تدفق المساعدات الدولية التي كانت الحريية الدافع الأهم لها منذ زمن، يستطيع زعيم المستقبل عبر واقعيته السياسية التي تميز ووالده بها دوما، الشروع في خارطة الطريق تلك لكي يعبر وطائفته مرحلة التيه هذه.

طبعاً، سيكون هذا ما على الحريري فعله في حال عودته. أما في حال عدم العودة، فمن الواضح أن الأمر في حاجة إلى تزكية سعودية للقادم الى رئاسة الحكومة التي تصاعدت أصوات داخل الطائفة السنية في الفترة الأخيرة منادية بعدم تخطي صلاحياتها والشروع فورا من قبل رئيس الجمهورية بالاستشارات النيابية لاختيار رئيس الحكومة الجديد.

وسيكون على الشخصية الجديدة أيضا الحصول على تزكية من دار الفتوى إضافة إلى قبول من الحريري نفسه. لكن في كل الأحوال، سنبقى في حال من المراوحة الطويلة في هذه الأثناء حتى تشكيل الحكومة حتى لو تمّت تسمية الرئيس الجديد لها!